

Clima-Med

العمل من اجل المناخ  
في جنوب المتوسط



ممول من  
الإتحاد الأوروبي

C4C

CLIMATE FOR CITIES

# دليل تمويل المناخ

الملحق 4

الشروط الإطارية لتمويل المناخ  
في لبنان

## المقدمة

- 1.1 سياق الأزمة الحالية في لبنان.....17
- 1.2 مشروع كليما - ميد.....172

## 6 الهيكل المؤسسي والإطار الاستراتيجي

### 13 التمويل المتعلق بالمناخ

- 3.1 مصرف لبنان.....14
- 3.2 البنوك والصناديق التجارية ذات الخبرة في تمويل الأنشطة المناخية.....14
- 3.3 (سوبر إيسكو) - شركة خدمات الطاقة .....15
- 3.4 الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والامتيازات .....16

### 18 أمثلة على تمويل المناخ من قبل الجهات المانحة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف

## 28 الاستنتاجات

## 30 المراجع



.01

المقدمة

## 1.1 سياق الأزمة الحالية في لبنان

ينبغي أخذ الوضع الحالي في لبنان والأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الاعتبار عند استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. بدأ انحدار لبنان إلى الخراب المالي في عام 2019، نتيجة لسوء إدارة الإنفاق الذي أدى إلى ارتفاع الديون، إلى جانب الشلل السياسي مع خلاف الفصائل المتنافسة وإحجام المقرضين الأجانب عن إنقاذ البلاد ما لم يتم إصلاح الوضع.

يصنف البنك الدولي أزمة لبنان على أنها من بين الأزمات الأكثر خطورة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، مما أدى إلى تدمير دولة كانت تعتبر ذات يوم معقلًا ثريًا وليبيراليًا في الشرق الأوسط قبل اندلاع الحرب الأهلية في الفترة من 1975 إلى 1990. ويعتبر نحو 80% من السكان البالغ عددهم 6.5 مليون نسمة فقراء. وقالت اليونيسف إنه في سبتمبر 2022، كان لدى أكثر من نصف الأسر طفل واحد على الأقل أضع وجبة، مقارنة بما يزيد قليلاً عن الثلث في أبريل.

في فبراير 2023، خفض لبنان سعر صرفه الرسمي لأول مرة منذ 25 عامًا، مما أدى إلى إضعافه بنسبة 90% لكنه ترك العملة المحلية أقل بكثير من قيمتها السوقية بسبب أزمة السيولة المستمرة. وبحسب بعض التقديرات، وصل دين الدولة إلى 495% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، وهو أعلى بكثير من المستويات التي أصابت بعض الدول الأوروبية بالشلل قبل عقد من الزمن.

وفي انتظار الخروج من هذا الوضع الحرج ومؤسسات الدولة العاملة، والعودة إلى الحد الأدنى من الاستقرار، يقدم "إطار شروط تمويل المناخ في لبنان - الملحق 4" لدليل تمويل المناخ الخاص بمشروع كليما - ميد" مجموعة مختارة من القواعد، اللوائح والهيكل والأمثلة ذات الصلة بالجهد الشامل لزيادة تمويل المناخ في البلاد. تهدف المعلومات الواردة في هذا الملحق إلى توجيه إجراءات تمويل المناخ بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدًا، لتعزيز تخطيط وتنفيذ التوصيات الواردة في دليل تمويل المناخ لكليما - ميد.

### وتتعلق الشروط الإطارية بما يلي:

- الشروط الإطارية المحددة المتعلقة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا في الدولة.

- الأدوات المالية الرئيسية الحالية أو المصادر الحاسمة لتمويل مشاريع المناخ.

- برامج الدعم والإعانات السابقة أو الحالية التي تدعمها الحكومات، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، والتمويل المختلط المتعلق بالمناخ.

- عملية التقديم والتأهيل واللجوء إلى شركات خدمات الطاقة (ESCO) وشركات تدقيق الطاقة.

- قابلية التطبيق والظروف التمكينية للشراكات والامتيازات بين القطاعين العام والخاص.

- أمثلة مختارة من الإجراءات المناخية الممولة والاستنتاجات الشاملة.

- مدى توفر وسهولة استخدام خطط العمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) الخاصة بمشروع كليما - ميد واستراتيجية العمل المناخي.

- الدعم الفني الرئيسي والبرامج المتعلقة بتمويل المناخ في الدولة.

- الهيكل المؤسسي، بما في ذلك مؤسسات الدولة الرائدة التي يرتبط دورها واحتياجاتها بالعمل المناخي بشكل عام، وبشكل خاص، بتمويل المناخ.

- البنوك التجارية والصناديق والجهات التمويلية الأخرى ذات الخبرة والدور المحتمل في تمويل المناخ، بما في ذلك صناديق بنوك التنمية وبرامج التمويل ذات الصلة.



## 1.2. مشروع كليما ميد

يعزز مشروع كليما - ميد، الذي بدأ عام 2018 لصالح 8 دول وأكثر من مائة مدينة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، ثلاث مكونات أساسية تهدف إلى توجيه وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمناخ على المستويين الوطني والمحلي.

تم تخصيص المكون الأول للمشروع لتنسيق العمل المناخي على المستوى الوطني من خلال إنشاء مجموعة التنسيق الوطنية (NCG) وتطوير استراتيجية وطنية لتنسيق المناخ (CAS). ويدعم المكون الثاني السلطات المحلية في إعداد خطط عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs)، ويهدف المكون الثالث إلى تعزيز تمويل المناخ، وذلك في المقام الأول لتمويل مشاريع خطط عمل (SEACAPs).

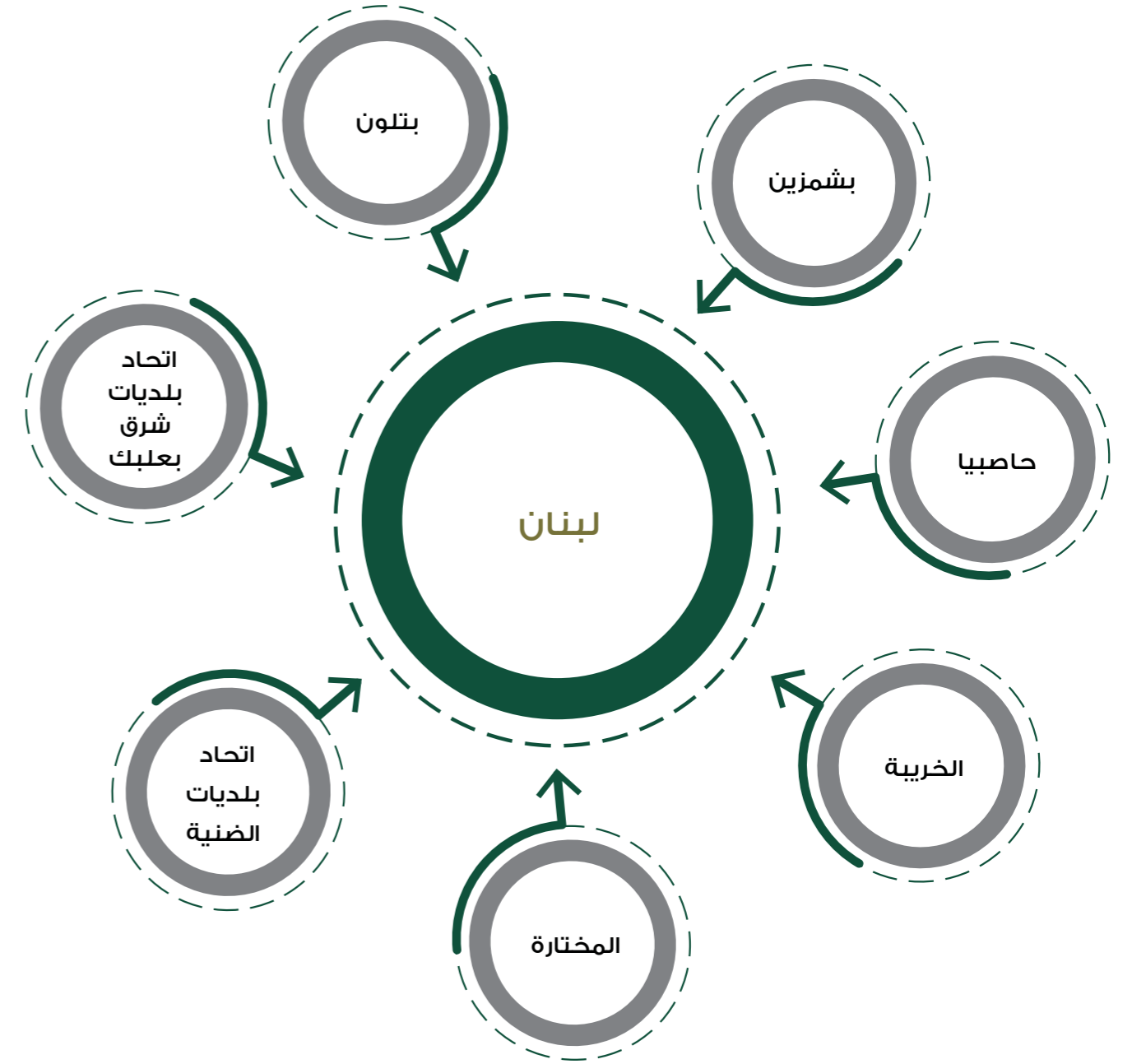
تهدف استراتيجية تنسيق العمل المناخي (CAS) إلى تقديم توصيات إلى السلطات الوطنية لتحسين تعميم تغير المناخ (في كل من جوانب التخفيف والتكيف مع تغير المناخ) في السياسات العامة ولضمان تنسيق أكثر فعالية بين جميع الجهات الفاعلة في مجال المناخ وعلى المستوى الوطني.

قامت كل من البلديات واتحاد البلديات التالية بتطوير خطة عمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP) الخاصة بها:



علاوة على ذلك، قام مشروع كليما - ميد بإنشاء وقيادة ميثاق CoM Med، وجذب العديد من المدن الملزمة بإعداد خطط العمل للوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs)، وبالتالي زيادة الحاجة إلى دعمها في تمويل إجراءات الخطط.

تعد خطط عمل الطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) ومشاركة المزيد من المدن بمثابة أساس قوي لعرضه على المؤسسات الوطنية وفي المقام الأول إلى الجهات المانحة الدولية.





# .02

الهيكل المؤسسي  
والإطار الاستراتيجي



قدم لبنان مساهمته المحددة وطنياً<sup>[1]</sup> في مارس 2021، وعلى الرغم من كونه في سياق هش، فقد رفع هدف خفض الانبعاثات غير المشروط إلى 20%. وتعمل المساهمات المحددة وطنياً على تعزيز الشفافية بشأن أهداف التخفيف، بما في ذلك الطاقة المتجددة. كما أنه يوضح إجراءات التكيف ويعزز الشمولية ونهج المجتمع بأكمله. تشمل قطاعات التخفيف التي تغطيها المساهمات المحددة وطنياً الطاقة (بما في ذلك النقل)، والعمليات الصناعية واستخدامات المنتجات الأخرى، والزراعة، واستخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والغابات، والنفايات. وتشمل مجالات التكيف والمرونة في المساهمات المحددة وطنياً الزراعة والمناطق الساحلية والتنوع البيولوجي والصحة والمياه وإدارة مخاطر الكوارث.

ويهدف دور العديد من المؤسسات الوطنية إلى المساهمة بشكل مباشر في الإجراءات المناخية. وتم إصدار العديد من الخطط والاستراتيجيات التي تتناول التخفيف والتكيف على المستويين الوطني والمحلي. تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية والمشاريع الرئيسية ما يلي:

[1] [https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Lebanon First/Lebanon's 2020 Nationally Determined Contribution Update.pdf](https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Lebanon%20First/Lebanon's%202020%20Nationally%20Determined%20Contribution%20Update.pdf)



### وزارة البيئة (MoE)

الوزارة هي المنسق العام لسياسة المناخ في لبنان. وعلى وجه الخصوص، تقوم الوزارة بتنسيق الجهود الوطنية لتعميم تغير المناخ في خطط التنمية والإصلاحات، وتعزيز الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للنفايات، وما إلى ذلك.

### وزارة الزراعة (MoA)

وهي تدير قطاع الأغذية من خلال عدة إدارات، بما في ذلك معهد البحوث الزراعية اللبناني، والخطة الخضراء، والمجلس الأعلى للزراعة. ويتراوح عمل الوزارة من البحث العلمي إلى إعداد استراتيجيات وأساليب الإنتاج الزراعي والإدارة الشاملة لقطاع الزراعة، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية لإدارة الموارد الطبيعية<sup>[2]</sup>.

### وزارة الطاقة والمياه (MoEW)

من مهام وزارة الطاقة والمياه هي إدارة وتخطيط قطاعات المياه والطاقة والمشاريع ذات الصلة. ومع ذلك، فإن مسؤولية لبنان المؤسسية في مجال المياه والطاقة والغذاء تتوزع بين منظمات متعددة. لقد تم تنفيذ وإصلاح القوانين والمدونات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المياه بشكل متكرر، ولكن الموافقة عليها تتأخر في كثير من الأحيان، وكثيراً ما تؤدي السياسات القائمة إلى تجزئة عملية صنع القرار وتداخل المسؤوليات. تشرف وزارة الطاقة والمياه أيضاً على مؤسسة كهرباء لبنان (EDL)، وهي شركة الكهرباء المملوكة للدولة والمسؤولة عن توفير 90% من احتياجات البلاد من الطاقة، من بين مسؤوليات أخرى<sup>[3]</sup>.

### وزارة الصناعة

إطلقت وزارة الصناعة «لبنان الصناعة 2025: الرؤية المتكاملة للقطاع الصناعي اللبناني (2015)»، ورافقت رؤية 2025 خطة استراتيجية تنفيذية (2016-2020) وخطة تشغيلية للأعوام 2016-2017. وبدأت الوزارة في تنفيذ خطتها التنفيذية والاستراتيجية في عام 2016. كما أصدرت تقريراً موجزاً عن المبادرات والسياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[3] <https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fsufs.2022.748343/full>

[2] <https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fsufs.2022.748343/full>

### مجلس لبنان للأبنية الخضراء (LGBC)

الهدف من مجلس لبنان للأبنية الخضراء هو توفير نظام اعتماد لبناني للمباني التي تعتمد المعايير البيئية وتحويل الطريقة التي يتم بها تصميم المباني والمجتمعات إلى بيئة مزدهرة تعمل على تحسين نوعية الحياة. يهدف مجلس لبنان للأبنية الخضراء إلى أن يصبح منظمة غير ربحية رائدة تعمل على تعزيز صناعة البناء المستدامة على المستوى الدولي<sup>[8]</sup>.



### قانون المناخ في لبنان (LCA)

قانون المناخ في لبنان هو منصة تجمع جميع قادة المناخ غير الحكوميين معاً لمساعدة لبنان في تحقيق طموح البلاد في مجال تغير المناخ. ويهدف إلى خلق نمو اقتصادي بطريقة تحقق قيمة للمجتمع من خلال معالجة تحديات تغير المناخ في لبنان. وقد تم تصميمه بدعم من برنامج بناء القدرات في مجال خفض الانبعاثات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية (الوزارة الاتحادية للبيئة والحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية<sup>[6]</sup>). يساعد قانون المناخ في لبنان في تحفيز مشاركة القطاع الخاص في مجتمع تغير المناخ الأوسع. فهو يوفر مساحة للشركات لعرض ودعم العمل المناخي من خلال مبادرات ملموسة ونهج أصحاب المصلحة المتعددين، وبالتالي المساهمة بشكل مستدام ومربح في استجابة قوية وفعالة لتغير المناخ. وقد أجرا قانون المناخ في لبنان بالفعل ثلاث منصات للمعرفة التجارية (BKP) لمساعدة القطاع الخاص في الانخراط في العمل المناخي<sup>[7]</sup>.

### جمعية الصناعيين اللبنانيين

وهي الرابطة الوطنية الرائدة لشركات التصنيع في البلاد. وهي تتعامل مع قضايا الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وتدعو إلى سياسة تنمية صناعية متوازنة لجميع المناطق اللبنانية. إن الخبراء الفنيين في الإدارة العليا هم أصحاب المصلحة في عملية التشاور داخل البلاد<sup>[4]</sup>. تشارك جمعية الصناعيين اللبنانيين في مشاورات صنع السياسات حول قضايا مختلفة، بما في ذلك السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتشريعات العمل والعلاقات الصناعية، والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، والضرائب، وسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعليم، والبحث والتكنولوجيا، والبيئة<sup>[5]</sup>.

[8] <https://lebanon-gbc.org/our-mission/>

[4] <https://archive.unescwa.org/association-lebanese-industrialists>

[5] <https://www.lusha.com/business/fa642fc42528d0cd/>

[6] <https://www.ndcs.undp.org/content/ndc-support-programme/en/home/impact-and-learning/ideas-and-insights/2016/lebanon-climate-act--engaging-the-private-sector-in-carbon-mitig.html>

[7] <https://climatechange.moe.gov.lb/youandcc>



### خطة العمل الوطنية الثانية لكفاءة الطاقة (NEEAP)

تركز من الناحية الفنية في المقام الأول على تدابير توفير الطاقة. وتتخذ الخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة (NEEAP) نهجاً قطاعياً لقياس الاستخدام النهائي لتحقيق وفورات في الطاقة يمس العديد من القطاعات، بما في ذلك المباني والصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والتنقل والنقل والخدمات العامة والمرافق. تتناول الخطة (NEEAP) كفاءة الطاقة من حيث العرض والطلب؛ وبالتالي، فإن تنفيذ الخطة (NEEAP) سيؤدي بشكل مباشر إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال الاستخدام الأقل والأكثر كفاءة لموارد الطاقة مثل زيت الوقود الثقيل والديزل.<sup>[10]</sup>

تتناول ورقة السياسات لقطاع الكهرباء 2010 (PPES 2010) وورقة السياسات المحدثة لقطاع الكهرباء (PPES 2019) الكهرباء في لبنان من جانب العرض والطلب نحو خلق كفاءات في النقل والتوزيع. عند تنفيذ سياسات الكهرباء، سيتم تحقيق تخفيضات في غازات الدفيئة من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد الطاقة مثل زيت الوقود الثقيل والديزل وزيادة نشر الطاقات المتجددة.<sup>[11]</sup>

### خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP)

هي وثيقة فنية تتناول استراتيجيات متعددة للطاقة المتجددة. تنقسم الخطة الوطنية للطاقة المتجددة (NREAP) إلى فصول لكل تكنولوجيا طاقة متجددة يقوم لبنان بتنفيذها أو النظر فيها (الطاقة الحيوية، الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، إلخ) مع تحليل فني. تحتاج الخطة إلى تناول معظم أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر والإشارة بشكل أكبر إلى مكافحة تغير المناخ من خلال أهداف الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن NREAP توضح الفوائد الأوسع لمشاريع الطاقة المتجددة من خلال تقديم دراسات حالة متعددة، وأمثلة لبرامج محددة، واقتباسات الخبراء. تم ذكر أهداف التنمية المستدامة والمساهمة المحددة وطنياً (NDC) بإيجاز في الخطة.<sup>[9]</sup>

[9] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=288/>

[10] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=284/>

[11] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=282/>



### لبنان الصناعة 2025: الرؤية المتكاملة للقطاع الصناعي اللبناني (2015)

هي استراتيجية ريفية رفيعة المستوى أطلقتها وزارة الصناعة، ولها سبعة أهداف تهدف إلى "تسيير القطاع الصناعي اللبناني والمساهمة في تمكينه وتفعيله وحمايته وتطويره". ويركز الهدف الخامس فقط على الصناعة الخضراء، «الاقتصاد الأخضر: الطاقة المتجددة والكفاءة»، وبالتالي فهو ذو صلة بجهود لبنان في مجال تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة<sup>[14]</sup>.

### الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (NWSS)

تتركز أهدافها على ضمان إمدادات المياه إلى جميع مناطق لبنان، وتحسين شبكة التوزيع والنقل، وزيادة الوعي. وتتناول الاستراتيجية تغير المناخ كجزء من خارطة الطريق الاستراتيجية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة تغير المناخ وانعكاساته على قطاع المياه<sup>[13]</sup>.

### الاستراتيجية الزراعية 2015-2019

تعتمد على الاستراتيجية الزراعية السابقة 2010-2014، بهدف «تحسين أداء القطاع الزراعي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والريفية المستدامة في لبنان». وفي مسارات عملها الثمانية الرئيسية، تؤكد الاستراتيجية بقوة على أبعاد التنمية المستدامة المتعددة<sup>[12]</sup>.

[14] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=291>

[12] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=281>

[13] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=292>

### استراتيجية النقل البري في لبنان

تحتوي على أهداف قصيرة وطويلة المدى لتحويل الطلب على النقل إلى النقل العام. وتتوافق الإستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير وسائل نقل آمنة ولائقة ويمكن الوصول إليها وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تحويل الحصة النموذجية إلى النقل العام<sup>[17]</sup>.



### إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً (NAMA)

الغرض من NAMA في قطاع النفايات الصلبة البلدية في لبنان هو «تحديد ووصف الإجراءات الملموسة اللازمة للقطاع لتحسين العمليات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة وتحقيق تحول نحو معايير أعلى للتنمية المستدامة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة» (وزارة البيئة، 2017). تتناول NAMA مختلف القضايا المتعلقة بقطاع النفايات، بما في ذلك إدارة النفايات، وجمعها، واستراتيجيات الفرز والتخلص منها، وجمع غاز مدافن النفايات (LFG)، وتنفيذ تحويل النفايات إلى طاقة (WtE)، ووضع التشريعات المناسبة. تشير الخطة إلى المساهمات المحددة وطنياً في لبنان وترتبط الفوائد المشتركة لاستراتيجيات تنفيذ NAMA بأهداف محددة لأهداف التنمية المستدامة<sup>[16]</sup>.

### الاستراتيجية الوطنية لإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (NSISWM)

تقدم قائمة واسعة من المبادرات لبناء قطاع مستدام وشامل لإدارة النفايات في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك الطول المادية والإدارية. تعالج NSISWM إدارة النفايات من خلال استراتيجية متكاملة ولكنها لا تضع أهدافاً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وفقاً للبلد الوطني الثالث، يمكن تحقيق معظم إمكانات خفض الانبعاثات في قطاع النفايات الصلبة من خلال تحويل النفايات إلى طاقة لتحل محل مدافن النفايات والمكببات المفتوحة، وهو جزء أساسي من الاستراتيجية. في المساهمات المحددة وطنياً التي قدمها لبنان لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، لا تتضمن أهداف التخفيف الشاملة أهدافاً محددة للنفايات. ومع ذلك، عندما يذكر المساهمات المحددة وطنياً قطاع الطاقة، فإن ذلك يغطي استهلاك الطاقة والوقود في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعة والنقل والمنازل والزراعة وغيرها<sup>[15]</sup>.

[17] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=287>

[15] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=290>

[16] <https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=289>



.03

التمويل المتعلق بالمناخ

### 3.1 مصرف لبنان

ولا يوجد بنك تنمية وطني في لبنان. لكن مصرف لبنان، وهو **البنك المركزي**، يقدم (من خلال البنوك التجارية) قروضاً مدعومة للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة<sup>[19]</sup>. في عام 2010، أصدر مصرف لبنان سياسة سمحت للبنوك التجارية بإعفاء القروض المقدمة للقطاعات الخضراء من متطلبات الاحتياطي بقيمة تتراوح بين 100% و150% من القرض، مما قلل من التكاليف المرتبطة بإقراض مثل هذه المشاريع. وتم توسيع هذا الدعم في الفترة 2013-2020. كما قام مصرف لبنان بتنسيق المخطط الوطني لكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة (NEEREA) الذي قدم التمويل لمشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. يشارك مصرف لبنان في مشروع مكافحة التلوث البيئي في لبنان (LEPAP)، الذي يهدف إلى إنشاء آلية للامثال البيئي للقطاع الصناعي في لبنان. المشروع عبارة عن مبادرة مشتركة بين وزارة البيئة ووزارة المالية والبنك الدولي والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن أدوات التمويل المستدام في لبنان محدودة بسبب عوامل مختلفة: الحاجة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وزيادة الوعي بالاقتصاد الدائري، وحجم السوق. وبالتالي فإن فرص التمويل للشركات الخضراء تقتصر على المساعدات الدولية المقدمة من خلال المسابقات أو المسرعات أو الحاضنات والمستثمرين المحليين / الإقليميين.

كان لبنان من أوائل الدول في المنطقة التي أصدرت سندات خضراء وطور استراتيجية لتعزيز التمويل المستدام من خلال حملة توعية في عام 2010 (BDL 2010)<sup>[18]</sup>.



[19] [https://transparency-partnership.net/system/files/migrated\\_document\\_files/190527\\_gpd\\_parisabkommen\\_lebanon\\_rz.pdf](https://transparency-partnership.net/system/files/migrated_document_files/190527_gpd_parisabkommen_lebanon_rz.pdf)

[18] [https://switchmed.eu/wp-content/uploads/2022/07/SustainableFinanceReport\\_Lebanon.pdf](https://switchmed.eu/wp-content/uploads/2022/07/SustainableFinanceReport_Lebanon.pdf)



### 3.2 البنوك والصناديق التجارية ذات الخبرة في تمويل الأنشطة المناخية

الغرض الرئيسي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) هو المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال القروض وتمويل الأسهم والمنح ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة<sup>[20]</sup>. ويظهر برنامج **الصندوق العربي للمشاريع الخضراء** دعم الصندوق للتحويل إلى الاقتصادات الخضراء من خلال تحفيز المشاريع التي تقلل من الآثار البيئية السلبية والانبعاثات الكربونية، وتشجيع المشاريع الخضراء الجديدة، ودعم المشاريع القائمة. ويقدم الصندوق العربي، في إطار هذا البرنامج، قروضاً ميسرة لتمويل المشاريع الخضراء بفائدة أقل من القروض الأخرى، ومنحاً لإجراء دراسات الجدوى والتصاميم ودعم القدرات المؤسسية في الدول العربية، وتمويل المشاريع الخضراء الصغيرة المبتكرة تخصيص مليون دينار كويتي للمرحلة الأولى من البرنامج<sup>[21]</sup>. حتى عام 2021، قام الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويل العديد من المشاريع والأنشطة في قطاعات متعددة في لبنان، بما في ذلك الزراعة والطاقة والخدمات الاجتماعية والنقل والمياه والصرف الصحي.

**الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية** هو أول مؤسسة في الشرق الأوسط تشارك بنشاط في جهود التنمية الدولية. ويقدم القروض بشروط ميسرة لتمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية. كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية لتمويل تكاليف دراسات جدوى المشاريع وتدريب مواطني البلدان المقترضة<sup>[22]</sup>. وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية لتوسيع الدعم المقدم للبيئة والمجتمعات المحلية في لبنان.

#### تحقيق الاستقرار من خلال مشاريع إدارة النفايات الصلبة في مرفق الاستثمار الأخضر (LGIF) في لبنان

يعمل لبنان على إنشاء صندوق مرفق الاستثمار الأخضر (LGIF)، على النحو المنصوص عليه في خطة الحكومة للتعافي المالي، لتوفير التمويل المناخي والأخضر من خلال أدوات تمويل يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للقطاعين العام والخاص وتقديم المساعدة الفنية اللازمة لمختلف الكيانات لإنشاء مشاريع قابلة للتمويل. من المتوقع أن يساهم صندوق LGIF بشكل كبير في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً من خلال زيادة الاستثمارات في المشاريع الصديقة للمناخ من خلال آليات التنسيق الكبيرة بين المانحين والمستثمرين واستراتيجية الرسملة<sup>[23]</sup>.

[20] <https://lb.test.chm-cbd.net/organizations/arab-fund-economic-and-social-development-afesd-arab-fund>

[21] <https://www.arabfund.org/Default.aspx?pagelid=54>

[22] <https://www.undp.org/arab-states/press-releases/kuwait-fund-and-undp-team-support-solid-waste-management-lebanon>

[23] <https://faolex.fao.org/docs/pdf/leb205977E.pdf>



### 3.3 (سوبر إيسكو) - شركة خدمات الطاقة

كجزء من خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة في لبنان، وضع المركز اللبناني لحفظ الطاقة (LCEC) عملية تأهيل لشركات خدمات الطاقة (ESCO) وشركات تدقيق الطاقة. لقد نجحت الشركات التالية في اجتياز المتطلبات المختلفة التي حددتها LCEC، وهي معترف بها كشركات خدمات الطاقة المؤهلة (شركات خدمات الطاقة المؤهلة) وشركات تدقيق الطاقة (المتخصصة في خدمات إدارة الطاقة ولكن ليس في خدمات التنفيذ<sup>[24]</sup>): APAVE Liban؛ هندسة بيتا؛ تقنيات الأرض؛ الاستشارات البيئية؛ مجموعة كفاءة الطاقة (EEG)؛ الطاقة الكهربائية المتجددة المجانية (FREE)؛ الجوهر الأخضر؛ ميتاكس؛ وأوتي بي<sup>[25]</sup>.

### 3.4 الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والامتيازات

وتشمل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص تسخين المياه بالطاقة الشمسية محلياً، والطاقة المتجددة، والنقل (العام، الجوي، وما إلى ذلك). جاءت المحاولة الأولى للشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان في عام 2003 عندما تم التعاقد مع طرابلس لإدارة خدمات المياه البلدية. ومع عدم وجود إطار قانوني، فشلت. وكانت العقبات التي تعترض تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي الحاجة إلى عملية موحدة لإعداد المشروع وعدم كفاية إجراءات العطاءات. تم تقديم قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام 2017، وكان المجلس الأعلى للخصخصة هو الهيئة العامة المعنية نظراً لوجود دافع عام لتحسين الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الرغم من تحديات وقضايا التنفيذ.

سعت السلطات اللبنانية إلى تنفيذ إصلاحات لإطلاق سراح أكثر من 11 مليار دولار من الأموال التي تم التعهد بها في مؤتمر سيدر (CEDRE) في أبريل 2018 (المؤتمر الاقتصادي لتنمية لبنان من خلال الإصلاحات مع الشركات)، حيث قدمت البلاد خطة طموحة للاستثمار الرأسمالي (CIP) لتطوير البنية التحتية. ويسعى برنامج الاستثمار المجتمعي، الذي يتوقع تمويل القطاع الخاص لنحو 40% من مشاريعه المقترحة، إلى تلبية احتياجات السلطات المحلية في لبنان. تحسباً لمؤتمر سيدر، أصدرت الحكومة اللبنانية في أغسطس 2017 تشريعاً طال انتظاره ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص: قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 48. ومن أجل تعزيز وتشجيع الاستثمار في قطاع البنية التحتية الذي يجذب الاستثمار الأجنبي، فإن القانون يقرب لبنان خطوة من المعايير الدولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص<sup>[26]</sup>.

[26] [https://transparency-lebanon.org/Uploads/Library/257/download/de1e724c-dccc-43a1-9a05-d22f84a3d921\\_257.pdf](https://transparency-lebanon.org/Uploads/Library/257/download/de1e724c-dccc-43a1-9a05-d22f84a3d921_257.pdf)

[24] <https://lcec.org.lb/sites/default/files/2021-02/Qualified%20ESCO%20May2020%20-Final.pdf>

[25] <https://lcec.org.lb/our-work/LCEC/ESCO>



# .04

**أمثلة على تمويل المناخ من قبل الجهات  
المانحة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف**

لقد أدى تصديق الحكومة اللبنانية على الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الرئيسية إلى حصولها على منح كبيرة وتمويل برامجي من المجتمع الدولي. وتشمل الجهات المانحة الرئيسية صندوق البيئة العالمية (الذي يعمل من خلال الوكالات المنفذة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، والاتحاد الأوروبي (EU)، مرفق البيئة العالمية الفرنسي (FFEM)، التعاون الدولي الألماني (GiZ)، التعاون الإيطالي في لبنان، الحكومة اليابانية، الحكومة النرويجية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECID)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وغيرها الكثير.

كما تم توجيه الدعم في شكل منح من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى لبنان لصياغة السياسات والدعم المؤسسي والتعليم والتوعية في مجالات الغابات والطاقة وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بتغير المناخ.

### الاتحاد الأوروبي (EU)

منذ عام 2012، خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 2.4 مليار دولار أمريكي كمساعدات مالية ومساعدات فنية للبنان. ومن بين الأدوات المختلفة المتاحة للاتحاد الأوروبي، تم إعداد برمجة إرشادية جديدة متعددة السنوات (MIP) بتمويل من أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) الجديدة للفترة 2022-2027.

### بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)

يعمل بنك الاستثمار الأوروبي مع لبنان منذ عام 1978 ويعمل بما يتماشى مع سياسة الجوار الأوروبية (ENP) والاتفاقيات الثنائية الأخرى للاتحاد الأوروبي. ويعتبر لبنان مستفيداً كبيراً من تمويل بنك الاستثمار الأوروبي. وقد تم استخدام ما يقرب من نصف استثمارات بنك الاستثمار الأوروبي البالغة 2.3 مليار يورو في البلاد لدعم مشاريع البنية التحتية الحيوية، في المقام الأول في قطاعي الصرف الصحي والنقل. علاوة على ذلك، ومع مراعاة التطورات المحلية، يعتزم بنك الاستثمار الأوروبي تركيز نشاطه المستقبلي في البلاد على التحول الرقمي والاقتصاد الحيوي وكفاءة الطاقة والرعاية الصحية والتعليم. تم التوقيع على أولى عمليات إقراض الشركات في البلاد في سبتمبر 2019. وتضمنت قرضاً بقيمة 30 مليون دولار لتمويل بنية تحتية جديدة موفرة للطاقة لأبراج الاتصالات الحالية والجديدة في جميع أنحاء البلاد<sup>[27]</sup>.

[27] <https://www.eib.org/en/press/all/2019-238-eib-finances-lebanese-ipt-powertech-group-to-improve-energy-efficiency-of-telecom-sector.htm>



تم إنشاء صندوق التمويل اللبناني (LFF)<sup>[29]</sup>، وهو صندوق استثماري متعدد المانحين، في ديسمبر 2020 بعد إطلاق إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار كمنصة شاملة وفريدة لتنسيق التعافي الذي يركز على الناس في المناطق المتضررة، فضلاً عن تقديم خطة شاملة لدعم التعافي الاقتصادي في المناطق المتضررة. ودعم الإصلاحات الوطنية والاستثمارات في إعادة الإعمار وتجميع موارد المنح وتنسيق التمويل لدعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي الفوري للأشخاص والشركات الضعيفة المتضررة من الانفجار.

وللمساعدة في تسريع وتبسيط الدعم المقدم للقطاع الخاص، تمت دراسة إنشاء صندوق استثماري منفصل يديره البنك الدولي. وسيرتبط صندوق مؤسسة التمويل الدولية، الذي يهدف إلى إيجاد حلول لتنمية القطاع الخاص على المدى القصير والمتوسط، بما في ذلك أدوات تقليل المخاطر والتمويل المختلط، بشكل وثيق مع صندوق التمويل اللبناني الذي يديره البنك الدولي ويعمل في إطار استراتيجي مشترك مع ترتيبات حوكمة منسقة لضمان النهج المشترك والتنسيق بين أنشطة القطاعين العام والخاص<sup>[30]</sup>.

### البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

يركز البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في لبنان على دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتعزيز إمدادات الطاقة المستدامة وتعزيز جودة وكفاءة تقديم الخدمات العامة. تعتمد فرص الأعمال المتاحة للبنك في لبنان على المبادرات والإصلاحات السياسية في البلاد وعلى الجغرافيا السياسية الإقليمية

### البنك الدولي

في عام 2020، أطلقت مجموعة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF)<sup>[28]</sup> لتلبية احتياجات لبنان الفورية والقصيرة الأجل. ويحدد إطار الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار عمل محدد التكلفة ومحدد الأولويات للإجراءات اللازمة لدعم التعافي وإعادة الإعمار في لبنان. ويهدف البرنامج إلى «إعادة البناء بشكل أفضل» من خلال تبني نهج متكامل يركز على التعافي الذي يركز على الناس، وتمهيد الأرض لإعادة الإعمار على المدى المتوسط، والبدء في إصلاحات هيكلية رئيسية تقوم على مبادئ الشفافية والشمول والمساءلة.

[28] <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-reform-recovery-reconstruction-framework-3rf>

[29] <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/brief/lebanon-financing-facility-for-reform-recovery-and-reconstruction-questions-and-answers>

[30] <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/brief/lebanon-financing-facility-for-reform-recovery-and-reconstruction-questions-and-answers>

### الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

قرض سيادي ميسر بقيمة 70 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية يدعم مشروع تجميع ومعالجة المياه العادمة في قضاء كسروان، 2015-2022. سيقوم المشروع ببناء محطتي معالجة لخدمة 510,000 شخص، وإعادة تأهيل الشبكة الحالية، وتطوير شبكات تجميع جديدة للوصول إلى 100,000 شخص إضافي، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات. ويهدف المشروع إلى تقليل كمية مياه الصرف الصحي غير المعالجة المنبعثة في البحر المتوسط. ومن بين الممولين الآخرين الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي<sup>[31]</sup>.



### الحكومة الألمانية من خلال بنك التنمية الألماني

ينشط بنك التنمية الألماني في المواضيع الأساسية للبنان: السلام والتماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتدريب والتوظيف، وحماية سبل العيش. وفي إطار الموضوع الأساسي «حماية سبل عيشنا»، سيتم تعزيز خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، مما يقلل من المخاطر الصحية والبيئية.

تم التوقيع على برنامج إنعاش البيئة الحيوية في بيروت وترميمها وإدارة النفايات بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتم تمويله من قبل صندوق التمويل اللبناني (LFF). وسيساعد البرنامج في إدارة نفايات الهدم الملوثة بالأسبستوس الناتجة عن المباني المتضررة والتخلص منها، وإعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة للنفايات الصلبة وتقديم المساعدة الفنية لتشغيلها المستدام. سيقوم المشروع بإعادة تأهيل منشأتين متضررتين لمعالجة النفايات الصلبة. كما سيدعم تحسين نظام إدارة النفايات الشامل في بيروت من خلال تنفيذ تجارب تجريبية حول الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة. وسيتم إشراك المجتمعات المحلية في اختيار المشاريع التجريبية، وتصميم أساليب التأهيل وتقييم أدائها.

[31] [https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903\\_Donor\\_support\\_for\\_climate\\_change\\_in\\_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903_Donor_support_for_climate_change_in_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

### الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الأنشطة في مجالات البيئة وتغير المناخ والموارد المائية. تركز الأنشطة في مجال المناخ والبيئة على تعزيز التنوع البيئي في لبنان من خلال الحفظ والتوعية وإعادة التشجير<sup>[34]</sup>. وفي قطاع المياه، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سلطات المياه الإقليمية الأربع في لبنان لتحسين عملياتها وموثوقية وجودة تقديم الخدمات، فضلاً عن خدمات البناء وبناء القدرات. كما أنها تدعم البلديات المحلية ذات القدرات<sup>[35]</sup>.



### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة الطاقة والمياه وأطلق مشروع CEDRO (ريادة الأعمال الوطنية لفرص الطاقة المتجددة الموزعة)، بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع مشروع كليما - ميد وتنفيذه بالشراكة مع جمعية الصناعيين اللبنانيين (ALI)، ومجلس لبنان للأبنية الخضراء (LGBC)، والمؤسسة الدولية لاقتصادات الطاقة المتجددة (I-REC). يوفر المشروع تركيبات البنية التحتية الأساسية ويقوم بتدريب فنيي البلدية على كفاءة الطاقة والإدارة المالية في تنفيذ المشروع. سيقدم مشروع كليما - ميد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي CEDRO 5 المزيد من المساعدة الفنية وتمويل المنح الجزئية للبلديات المستهدفة لاختيار وتنفيذ عشرة تدخلات تجريبية إضافية للطاقة المستدامة<sup>[33]</sup>.

بتمويل من العديد من الجهات المانحة، يعمل برنامج البيئة والمناخ والطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بشكل وثيق مع الحكومة ويتعاون مع القطاع الخاص والبلديات المحلية ومنظمات القطاع المدني لتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز الطاقة المستدامة. ومن بين مجالات عمل البرنامج تعزيز نهج الطاقة المستدامة عبر القطاعين الإنتاجي والعام، بما في ذلك أنواع مختلفة من مصادر الطاقة المتجددة وإدارة جانب الطلب (كفاءة الطاقة) باستخدام المنح والتمويل المختلط؛ إدارة المياه والحفاظ عليها، وحماية الموارد المائية الضعيفة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتقليل أحمال التلوث على المسطحات المائية<sup>[32]</sup>.

[34] [https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903\\_Donor\\_support\\_for\\_climate\\_change\\_in\\_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903_Donor_support_for_climate_change_in_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

[35] <https://www.reuters.com/markets/rates-bonds/penny-pinching-power-cuts-lebanons-middle-class-squeezed-by-crisis-2022-01-23/>  
[https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903\\_Donor\\_support\\_for\\_climate\\_change\\_in\\_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903_Donor_support_for_climate_change_in_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

[32] <https://www.undp.org/lebanon/environment-climate-and-energy>

[33] <https://www.climamed.eu/cooperation-between-eu-clima-med-and-cedro-v-projects-in-lebanon/>



.05

الاستنتاجات

وخطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، وورقة السياسات لقطاع الكهرباء 2010، بالإضافة إلى الزراعة والمياه والنفايات الصلبة واستراتيجيات النقل البري.

ساعدت خطط العمل الوصول للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAPs) الخاصة بمشروع كليما - ميد 10 مدن لبنانية على اختيار العديد من مشاريع الاستثمار المناخي وتحديد أولوياتها. ويمثل هذا أساساً متيناً يجب تقديمه إلى اهتمام الجهات المانحة الدولية.

على الرغم من الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحالية وانحدار لبنان إلى الخراب المالي منذ عام 2019، فقد صدقت الحكومة اللبنانية على الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الرئيسية، وهناك عملية تأهيل لشركات خدمات الطاقة وشركات تدقيق الطاقة، والعديد من الإجراءات المناخية وثائق التخطيط ذات الصلة متاحة للاستخدام بمجرد ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهي تشمل قانون المناخ في لبنان، و خطة العمل الوطنية للطاقة المتجددة،

قدم لبنان مساهمته المنقحة المحددة وطنياً<sup>[36]</sup> في مارس 2021، وتم إصدار العديد من الخطط والاستراتيجيات التي تتناول التخفيف والتكيف على المستويين الوطني والمحلي. تهدف العديد من المؤسسات الوطنية إلى المساهمة في الإجراءات المناخية بشكل مباشر، بما في ذلك وزارات البيئة والزراعة والطاقة والمياه والصناعة والداخلية والسلطات المحلية والعديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية.



[36] [https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Lebanon First/Lebanon's 2020 Nationally Determined Contribution Update.pdf](https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Lebanon%20First/Lebanon's%202020%20Nationally%20Determined%20Contribution%20Update.pdf)

<https://climatechange.moe.gov.lb/climate-finance>

<https://climatechange.moe.gov.lb/viewfile.aspx?id=216>

<https://www.undp.org/lebanon/projects/support-lebanon-environmental-pollution-abatement-project-lepap>

<https://lcec.org.lb/our-work/LCEC/ESCO>

<https://lcec.org.lb/sites/default/files/2021-02/Qualified%20ESCO%20May2020%20-Final.pdf>

<https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/library/ppp-laws-concession-laws-lebanon>

<https://www.greengrowthknowledge.org/national-documents/action-plan-sustainable-public-procurement-lebanon>

<https://www.climamed.eu/cooperation-between-eu-clima-med-and-cedro-v-projects-in-lebanon/>

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/12/20/lebanon-us-8-86-million-grant-to-support-solid-waste-management-and-reduce-public-health-and-environmental-impacts>

<https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P172770>

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/05/18/-lebanon-financing-facility-supports-beirut-s-environmental-recovery-efforts-and-solid-waste-management>

<https://www.undp.org/lebanon/projects/energy-and-waste-solutions-0>

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/3f6c455f6114474066b23e971f6520000a35c680dd75f748fd46c843bd7e1c7e.pdf>

<https://www.undp.org/lebanon/projects/environmental-rehabilitation-through-enhancement-integrated-waste-management-eroi>

<https://www.undp.org/lebanon/projects/hcfc-phase-out-management-plan-hpmp-stage-ii-compliance-post-2015-control-targets-annex-c-group-1-substances-lebanon>

<https://www.undp.org/lebanon/projects/national-ozone-unit>

<https://www.undp.org/lebanon/projects/support-host-communities-wash-sector>

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/lb/3cf10815855f5f8159a8c7ae2c69be4fd603c87fc0846343950953fe9f424b4b.pdf>

<https://lebanon-coordination.gfmd.info/lebanon-meeting-reports/december-2021/donor-and-implementer-perspectives>

<https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/brief/lebanon-financing-facility-for-reform-recovery-and-reconstruction-questions-and-answers>

<https://www.ndcs.undp.org/content/ndc-support-programme/en/home/impact-and-learning/ideas-and-insights/2016/lebanon-climate-act--engaging-the-private-sector-in-carbon-mitig.html>

<https://www.climamed.eu/cooperation-between-eu-clima-med-and-cedro-v-projects-in-lebanon/>

<https://www.undp.org/lebanon/environment-climate-and-energy>

<https://www.youth4nature.org/blog/lebanons-first-national-private-sector-dialogue-on-climate-finance-a-youth-perspective>

<https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fsufs.2022.748343/full>

<https://climatechange.moe.gov.lb/agriculture>

<http://www.lari.gov.lb/about>

<https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fsufs.2022.748343/full>

<https://archive.unescwa.org/association-lebanese-industrialists>

<https://lebanon-gbc.org/our-mission/>

<https://www.irecstandard.org/#/>

<https://www.irecstandard.org/lebanon/>

[Member Countries | Coalition of Finance Ministers \(financeministers-forclimate.org\)](https://www.irecstandard.org/lebanon/)

<https://dailynewsegypt.com/2022/11/10/islamic-development-bank-provides-13bn-financing-for-green-projects/>

<https://lb.test.chm-cbd.net/organizations/arab-fund-economic-and-social-development-afesd-arab-fund>

<https://www.arabfund.org/Default.aspx?pagelD=54>

<https://www.undp.org/arab-states/press-releases/kuwait-fund-and-undp-team-support-solid-waste-management-lebanon>

<https://www.kuwait-fund.org>

<https://climatechange.moe.gov.lb/climate-finance>

<https://lebanon.un.org/en/142648-climate-change-lebanon-threat-multiplier>

<https://climatechange.moe.gov.lb/youandcc>

<https://www.climatechangenews.com/2021/03/17/lebanon-increases-climate-goal-despite-political-economic-turmoil/>

<https://fastcompany.com/impact/lebanon-has-the-intent-but-does-it-have-the-funds-to-act-on-climate-change/>

<https://www.ebrd.com/where-we-are/lebanon/lebanon-overview.html>

<https://www.flat6labs.com/>

2022, UNFCCC, TECHNICAL ASSESSMENT OF CLIMATE FINANCE IN THE ARAB STATES ANNEX TO THE ARAB STATES CLIMATE FINANCE ACCESS AND MOBILIZATION STRATEGY available at [https://unfccc.int/sites/default/files/resource/UNFCCC\\_NBF\\_TA\\_AS\\_final.pdf](https://unfccc.int/sites/default/files/resource/UNFCCC_NBF_TA_AS_final.pdf)

UNEP/MAP MedWaves. (2022). Country Outlook on Sustainable Finance Lebanon. Published on [www.switchmed.eu](http://www.switchmed.eu)

THE LEBANON CLIMATE ACT: ENGAGING THE PRIVATE SECTOR TO ENHANCE CLIMATE ACTION IN LEBANON published by GIZ in cooperation with UNDP available at [https://transparency-partnership.net/system/files/migrated\\_document\\_files/190527\\_gpd\\_parisabkommen\\_lebanon\\_rz.pdf](https://transparency-partnership.net/system/files/migrated_document_files/190527_gpd_parisabkommen_lebanon_rz.pdf)

2012, Review of the Public Procurement Legal Framework in Lebanon Possibilities for Incorporating Environmental and Social Sustainability Criteria prepared in the partnership between the United Nations Environment Programme (UNEP), the United Nations Development Programme (UNDP) and the Institut des Finances Basil Fuleihan – Lebanon, available at <https://lp.gov.lb/backoffice/uploads/files/Review%20of%20the%20Public%20Procurement%20Legal%20Framework%20in%20Lebanon.pdf>

2019, Lebanon's Progress on Public-Private Partnership and the Role of Local Authorities\* prepared by Democracy Reporting International – Lebanon Office, available at [https://transparency-lebanon.org/Uploads/Library/257/download/de1e724c-dccc-43a1-9a05-d22f84a3d921\\_257.pdf](https://transparency-lebanon.org/Uploads/Library/257/download/de1e724c-dccc-43a1-9a05-d22f84a3d921_257.pdf)

2020, UK K4D, Donor support for climate change initiatives in the MENA available at [https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903\\_Donor\\_support\\_for\\_climate\\_change\\_in\\_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/20.500.12413/15795/903_Donor_support_for_climate_change_in_MENA.pdf?sequence=1&isAllowed=y)

تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتوياتها هي مسؤولية فريق مشروع كليما - ميد ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي. يعرب مؤلفو المنشور اسفهم عن أي أخطاء أو سهو قد يكون تم إجراؤه عن غير قصد.

لا يجوز إعادة إنتاج هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل دون الحصول على إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر، بشرط ذكر المصدر. سيكون مشروع كليما - ميد ممتناً لتلقي نسخة من أي منشور يستخدم هذا المنشور كمصدر.

[www.climamed.eu](http://www.climamed.eu)

تابعونا على:



تم توسيم هذا المشروع من قبل الاتحاد  
من أجل المتوسط



Union for the Mediterranean  
Union pour la Méditerranée  
الإتحاد من أجل المتوسط



Joint Research Centre

يتم تنفيذ المشروع بواسطة  
كونسورتيوم بقيادة



التصميم: Purple  
الصور: وديع شحير